مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

تداعيات عملية (طوفان الأقصى) بعيدة المدى على «الأمن القومي للكيان الصهيوني»

د. حيدر قحطان سعدون

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

تداعيات عملية (طوفان الأقصى) بعيدة المدى على «الأمن القومي للكيان الصهيوني»

د. حيدر قحطان سعدون *

شكلت عملية (طوفان الأقصى) في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر عام 2023 وما تلاها من تداعيات إقليمية، حدثاً بارزاً في تاريخ الصراع (الفلسطيني – الإسرائيلي) حتى صَحَّ معها القول إن ما بعد تلك العملية ليس كما قبلها، فقد أعادت تلك العملية بقوة القضية الفلسطينية إلى ساحة الاهتمام الدولي، حتى تصدرت جدول القضايا العالمية محل الاهتمام، فضلاً عن القضايا البحثية موضع الدراسة والنقاش في الأوساط البحثية والأكاديمية.

ومن أبرز تداعيات تلك العملية النظر في مستقبل وجود الكيان الإسرائيلي في المنطقة وما له من تأثيراتٍ على (الأمن القومي للكيان الصهيوني)، أما تلك التداعيات فالبعض منها قصير المدى الخسائر البشرية والمادية التي تكبدها الكيان منذ يوم السابع من تشرين الأول/ أكتوبر وما تلاه بسبب العمليات الحربية الإسرائيلية على قطاع غزة المحاصر.

أما البعض الآخر منها، فتداعيات بعيدة المدى؛ أولاً من حيث تأثيراتها السلبية الحالية على أمن الكيان، والتي قد تحتاج إلى مراحل زمنية طويلة،، حتى يكون بالإمكان معالجتها، وثانياً من حيث آثارها الممتدة التي قد تتجلى أكثر فأكثر في السنين القادمة، وخاصة ما له علاقة: بتآكل إستراتيجية الردع الإسرائيلية، وبدايات لانهيار العقد الاجتماعي في مجتمع الكيان، فضلاً عن، خسارة تعاطف وتأييد الرأي العام العالمي وما قد يمارسه من ضغوط على الأنظمة السياسية الداعمة (للكيان الصهيوني)، وهو ما تحاول هذه الدراسة عرضه ومناقشته في سياق المطالب التالية.

أولاً. تآكل إستراتيجية الردع للكيان الصهيوني

اعتمد (الكيان الصهيوني) منذ إنشائه «إستراتيجية الاستعداد الدائم لخيار الحرب والصراع؛ وسبب ذلك كونه كياناً مغتصباً لحقوق الفلسطينيين (والعرب) والمسلمين عامة – أقلها من وجهة نظر هؤلاء–، وهو ما جعله كِياناً غير طبيعياً في الأرض العربية والإسلامية، ومن ثمّ اتجه إلى إدامة

* مدرس (دكتوراه)/ قسم السياسة الدولية/ كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين/ الجادرية بغداد العراق.

وجوده عبر بناء قوة عسكرية كبيرة جداً، يمتلك كل أنواع الأسلحة: التقليدية وغير التقليدية، وتضع كل الإستراتيجيات اللازمة لإدارة الصراع والحرب على أكثر من جبهة للمواجهة الإقليمية»[1]. وقد استندت إستراتيجية الردع الإسرائيلية إلى عنصرين أساسيين هما:

1. العنصر المعنوي: ويتمثل ذلك من خلال التهديد بالعقاب، إذ يسعى (الكيان الصهيوني) إلى إرسال رسائل واضحة إلى الخصوم عن حجم الدمار الذي قد يلحق بهم في حال إقدامهم على عمل عدائي، وقد ارتبط التهديد بالعقاب في إستراتيجية الردع الإسرائيلية بِـ (الحرب النفسية) التي مارستها باتجاهين؛ الاتجاه الأول نحو الداخل أي إلى (المجتمع الإسرائيلي) من المستوطنين، لتعزيز الثقة (بجيش الكيان الصهيوني) بوصفه القادر على توفير الحماية لهم في وسط محيط إقليمي معاد لا يقر بشرعية وجود (الكيان الصهيوني)، سواءً كان ذلك المحيط أنظمة سياسية أو شعوب أو جيوش نظامية أو حركات مقاومة، وهو ما أعطى (الكيان الصهيوني) هالة من القدسية لدى مجتمع المستوطنين، إذ يوصف أحياناً بِـ (البقرة المقدسة).

وتتضح أهمية ذلك، من أن وجود الكيان الصهيوني ذاته لم يكن وفق التطور الطبيعي لوجود الدولة، إذ يكون المجتمع مادة البناء الأساسية للدولة، من خلال التطور الطبيعي والتاريخي من مجتمع يسود فيه الفوضى إلى مجتمع سياسي، ثم يتطور المجتمع السياسي إلى شكل الدولة، التي تتطور في وظائفها من الدولة الحامية إلى دولة رفاهية.

بل إن العصابات الصهيونية الأولى التي اجتاحت أرض فلسطين، والتي كونت لاحقاً نواة الكيان الصهيوني كانت سابقة على وجود المجتمع ذاته الذي تمّ نقله لاحقاً من خلال الهجرة من أراضي «الشتات» إلى أرض فلسطين.

أما الاتجاه الآخر من الحرب النفسية، فيُوجه إلى الأعداء والخصوم من خلال تصوير قوات الكيان الصهيوني على أنها (القوات التي لا تُقهر) وأن لا جدوى من مقاومتها وفقاً لمقولة (العَين لا تقاوم المخرز)، وأن الذهاب إلى خيار المجازفة قد يستتبع رداً إسرائيلياً غير متناظر، يتوجب معه على الطرف المهاجم تحمل تكلفة بشرية ومادية باهظة، والهدف من كل ذلك هو إشاعة اليأس والخوف

1. خضر عباس عطوان (وآخرون)، «الإستراتيجيات الدولية .. مبادئ نظرية وتطبيقات عملية»، (بغداد: نفح الطيب، 2017)، ص 129.

في قلوب الخصوم «لغرض زعزعة ثقتهم بأنفسهم وتخويفهم وهزيمتهم[2]، وبتالي النجاح في تحييدهم وردعهم عن فكرة الذهاب إلى الحرب تطبيقاً لمقولة (إن أفضل الحروب تلك التي تستطيع تجنبها).

2. العنصر المادي: ويتمثل ذلك من خلال التفوق العسكري، إذ يسعى (الكيان الصهيوني) إلى ضمان تفوقه العسكري على جميع دول الإقليم، إذ يُعَد امتلاك القدرة العسكرية على تنفيذ التهديد بالعقاب شرطاً أساسياً لتحقيق مصداقية الردع، ويتم تأمين ذلك من خلال الاعتماد على القدرات الذاتية للكيان الصهيوني في بناء قوتها العسكرية، وبالاعتماد أيضاً على الدعم العسكري الغربي المقدم (للكيان الصهيوني)، والذي يُشكل «حجر الأساس» لضمان التفوق النوعي للقوة العسكرية للكيان الصهيوني، سواءً من خلال الدعم اللوجستي كالتزويد بالذخائر والمعدات والآليات الحربية المتطورة، والاستفادة من الخُبرات العسكرية والأمنية والمشورة المقدمة في هذا المجال، أو من خلال الالتزام الغربي (لاسيما الأمريكي) بالتدخل العسكري المباشر للدفاع عن أمن (الكيان الصهيوني) ضد أي تهديد وجودي، وفقاً للضرورات العسكرية والأمنية.

وفي الواقع، ومن خلال، تفنيد إستراتيجية الردع للكيان الصهيوني المذكورة آنفاً، يُلاحظ الباحث والمتتبع وجود خلل عميق باتت تعاني منه تلك الإستراتيجية، وهو ما أشار إليه مسؤولون إسرائيليون، حتى ما قبل عملية (طوفان الأقصى)، بحديثهم عن الحاجة إلى ترميم صورة الردع الإسرائيلية، وهذا ما كشفته بوضوح عملية (طوفان الأقصى) في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، التي أبرزت تآكلاً كبيراً في إستراتيجية الردع الإسرائيلية قد يكون من الصعب معالجته في المستقبل القريب، وهو ما يضع مستقبل الكيان الصهيوني برمته في موضع التهديد، أما أبرز مظاهر الخلل في إستراتيجية الردع الإسرائيلية، والتي أبرزتها أحداث غزة الأخيرة، فيمكن توضيحها من خلال العرض التالي:

1. إن عملية (طوفان الأقصى) قد أسقطت وأفشلت الحرب النفسية للكيان الصهيوني في كلا الاتجاهين. ، سواءً الجانب الموجه منها إلى المجتمع الإسرائيلي الذي شهد انهيار المنظومة الأمنية والعسكرية للكيان الصهيوني يوم السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، وبالتالي، تصدع ثقة المستوطنين الإسرائيليين بقدرة الجيش على توفير الحماية لهم (وهو ما سيتم مناقشته تفصيلاً عند الحديث عن انهيار فكرة العقد الاجتماعي)، أو الجانب الموجه منه إلى الشعب والمقاومة الفلسطينية التي أقدمت

2. عامر حسن فياض، «مقدمة منهجية في الرأي العام وحقوق الإنسان»، بغداد، 3003، ص 33.

على تلك العملية، على رغم من التكلفة البشرية والمادية الباهظة التي قد تتحملها نتيجة ذلك، وهذا ما يمكن أن نجد تفسيره من خلال ما يعبر عنه بِـ (إدراك مساوئ الأمر الواقع). «إذ تفرض مساوئ الأمر الواقع ضغوطاً قوية على... (الطرف المستهدف) سعياً نحو تغييره، وعندها يكون الخيار العسكري باللجوء إلى الحرب،، رغم التكاليف التي تنطوي عليه (كقيمة رادعة)، أفضل بكثير من المساوئ المترتبة على استمرار ذلك الواقع[3]. فالإنسان الفلسطيني في قطاع غزة الذي يعاني من حصارٍ خانق منذ أكثر من عقد من الزمن، مع افتقاره إلى أبسط مقومات الحياة الكريمة واللائقة، والذي فقد عدد من أفراد عائلته في حروبٍ إسرائيلية سابقة، والذي يحمل همّ شعبه الذي احُتلت أرضه، وتمارس بحقه أبشع مظاهر الاضطهاد والتمييز العنصري من قبل السلطات الإسرائيلية، كل ذلك في ظل سكوت دولي، وأممي عن محاسبة (الكيان الصهيوني) على انتهاكاته، باتّ يُدرك أن خيار الحرب ومهما تكن كلفته سيكون أفضل بكثير من الاستمرار في العيش في الواقع المأساوي الحالي.

2. إن فكرة التفوق العسكري ذاتها، على الرغم من أهميتها، فهي لا تعد عاملاً ضامناً وموثوقاً به لردع الخصوم في جميع الحالات، بل إن نجاحها يُعَد نسبياً وليس مطلقاً، وهذا ما يتضح من خلال تجارب تاريخية سابقة أقدم فيها الطرف الأضعف على مهاجمة الطرف الأقوى عسكرياً. كما يتضح من دراسة (ريتشارد بتس) التي تناولت «ستة عشر أنموذجاً لحروبٍ اندلعت للحُقبة ما بين (1939- 1979)،...، وقد خلصت تلك الدراسة إلى الاستنتاج الآتي: (إن الأطراف التي تخطت عتبة الردع أظهرت قدرة دفاعية عالية توحي بشكل لا لبس فيه عجز السياسات الرادعة من أن تثنيها عن خوض الحرب... وأن الدول الضعيفة قد لا ترتدع، وبالتالي تبادر إلى عدوان ضد أطراف أقوى منها إذا كانت قدرة إدراك التهديد، أو العداء، أو الاستياء العام كبيرة بما فيه الكفاية[4]. وهذا ما يُطلق عليه في الدراسات الإستراتيجية (قبول المجازفة). إذ «تكتسب النظرة إلى المجازفة أهمية لدى صناع القرار، لأنه من السهل ردع الذين يتحاشون المجازفة، ولكن قد يصعب ردع الأطراف الذين يقبلون بها»[5]، نتيجة «ثقتهم المفرطة (العالية) في القدرة على تحمل التكلفة، مع تصور مغرٍ لفرص النجاح».[6]

3. عبد القادر محمد فهمي، «المدخل إلى دراسة الإستراتيجية»، (بيروت: دار السنهوري، 2009)، ص 210.
4. عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره ص 212.
5. المصدر نفسه، ص 211.
6. المصدر نفسه، ص 212.

وقد أظهرت عملية (طوفان الأقصى) بوضوح، أن قيادة المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة هي من نوعية القيادة التي تميل إلى قبول المجازفة إذا تطلب الأمر، لأسبابٍ تتعلق؛ أولاً بإدراك مساوئ الأمر الواقع (المشار إليه آنفاً)، وثانياً نتيجة ثقة عالية – ربما نتيجة تجارب سابقة – بقدرة المقاومة الفلسطينية وبيئتها الحاضنة على تحمل تكلفة الحرب، مع تصور لإمكانية النجاح في استيعاب ردة الفعل العسكرية للكيان الصهيوني على هكذا عملية. إما استناداً إلى الثقة بالقدرات الذاتية للمقاومة الفلسطينية نتيجة الاستعداد والتجهيز المسبق للعملية ولسيناريوهات الرد للكيان الصهيوني المحتملة وطرق التعامل معها. أو بالاعتماد على دعم الحلفاء الإقليميين، إسناداً عسكرياً أو بالدخول المباشر في حربٍ مفتوحة. وفي الخلاصة، يُمكن القول، إن التفوق العسكري (للكيان الصهيوني) المدعوم غربياً، لم ينجح في أن يُثني قيادة المقاومة الفلسطينية عن التفكير والتخطيط والتنفيذ لعملية اقتحام المستوطنات الإسرائيلية في غلاف غزة يوم السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

كما أن الركون إلى الدعم العسكري الغربي/ الأمريكي المطلق (للكيان الصهيوني) هو موضع تشكيك ونقد حتى من قبل الإسرائيليين أنفسهم. ولعل من شواهد ذلك، تردد بعض الدول مثل (ألمانيا) في المشاركة في حلف (حامي الازدهار)[7] الذي دعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية بحجة حماية الملاحة الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب من هجمات حركة «أنصار الله» (الحوثيون) في اليمن، والتي أخذت تستهدف سفن الكيان الصهيوني والسفن الأجنبية المتجهة إلى الموانئ الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، دعماً وإسناداً للمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة. فقد جاءت عدم مشاركة بعض الدول في الحلف وفقاً لحسابات المنفعة والتكلفة. فهي لا تريد أن تكون طرفاً مباشراً في الصراع القائم في المنطقة؛ وبالتالي أن تحوّل سفنها التجارية إلى أهداف عسكرية مشروعة، وهو ما سيُهدد الأمن التجاري والاقتصادي لتلك الدول. أي أنها لا تريد دفع تلك التكلفة الباهظة في مقابل الحفاظ على أمن (الكيان الصهيوني) ومنفعة وجوده.

بهذا الشأن، يذكر الكاتب والباحث الإسرائيلي (مردخاي كَدار)، الذي قدّم سيناريو عن حربٍ مستقبلية بين (الكيان الصهيوني) وأعدائه، والتي يتصورها الكاتب وفق ما أسماه بسيناريو حرب «يوم القيامة»، مبيناً أن «خسارة (الكيان الصهيوني) ليس أمراً فظيعاً للغرب، فالولايات المتحدة الأمريكية والحكومات الغربية لن تتدخل عسكرياً لإنقاذها – وفقاً لحسابات المنفعة

7. يضم هذا التحالف إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية كل من: (بريطانيا، البحرين، كندا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، النرويج، سيشل، وإسبانيا).

والتكلفة–، فلا تبحث تلك الدول عن ساحة قتال أخرى إلى جانب أوكرانيا التي تُفرغ مستودعات حلف «الناتو»[8]. ولعل هذا ما يفسر دعوة بعض الدول الغربية (ومنها الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً) إلى ضرورة إيقاف الحرب على قطاع غزة. ومرد ذلك إلى أسباب عديدة من أهمها، الخشية من اتساع رقعة الصراع إقليمياً من خلال تدخل أطراف إقليمية أخرى في الحرب بصورة مباشرة (كإيران)، أو من خلال زيادة وتيرة التصعيد والانغماس في الحرب من قبل جبهات الإسناد، وهو ما يُنذر بتحول الصراع إلى حربٍ إقليمية كبرى قد يصعب ضبطها أو توقع مآلاتها. وهذا ما سيؤثر سلباً، بطبيعة الحال، على المصالح الاقتصادية والحيوية للدول الغربية في المنطقة.

بناءً على ما تقدم، يمكن القول، إن الدعم الغربي (للكيان الصهيوني) محكوم أساساً بمبدأ وحسابات المنفعة والتكلفة وفقاً لشرطين:

أ. ألّا يؤدي ذلك الدعم إلى تهديد المصالح الحيوية والمتعلقة بالأمن القومي للدول الداعمة.

ب. أن يكون (الكيان الصهيوني) ذاته قادر على الدفاع عن نفسه بدعمٍ من تلك الدول. فتلك الدول لا تريد المشاركة في حربٍ خاسرة أي دعم طرف ضعيف؛ وبالتالي الاستثمار في «مشروع خاسر». وفي الواقع، فإن قدرة (الكيان الصهيوني) الذاتية في الدفاع عن نفسها باتت هي الأخرى موضع نقد وتشكيك. إذ أظهرت عملية (طوفان الأقصى) بوضوح، ضعف المنظومة الأمنية والعسكرية للكيان الصهيوني وعدم قدرته على الوقاية من أو التصدي إلى أي عملية اقتحام بري أو هجوم عسكري على (أراضيه المفترضة). على الرغم من، المناورات الدفاعية التي تدرّب عليها الجيش الإسرائيلي في مراحلٍ سابقة. بل إن عملية (طوفان الأقصى) وضعت المنظومتين الأمنية والعسكرية في (الكيان الصهيوني) أمام أسوأ «كوابيسها». إذ فعّلت تلك العملية، وإن كان نسبياً، مبدأ وحدة الساحات وترابط الجبهات، من خلال مشاركة أطراف أخرى في الإقليم ضمن ما باتَ يُعرف بِـ (محور المقاومة) الممتد من إيران، مروراً بالعراق وسوريا ولبنان، فضلاً عن اليمن، وصولاً إلى فلسطين. إذ شاركت أطراف المحور بوصفها جبهات إسناد للمقاومة الفلسطينية في غزة، ساعيةً إلى فتح جبهات متعددة لمشاغله ومناورة وتشتيت الجهد العسكري للجيش الكيان الصهيوني على أكثر من جبهة بهدف استنزافه بشرياً ومادياً ومعنوياً. مع تهديد تلك الأطراف بإمكانية التصعيد بالتحول

8. مردخاي كَدار، سيناريو حرب (يوم القيامة)، نقلاً عن قناة الميادين الفضائية، على الرابط : www.almayadeen.net (تاريخ التصفح: 13/4/2024).

إلى حرب إقليمية كبرى سيضطر فيها جيش الكيان الصهيوني إلى القتال على أكثر من جبهة في وقتٍ واحد (جبة غزة، جبة الضفة الغربية وعرب الداخل، جبهة جنوب لبنان، وجبهة الجولان السوري). ويُعَد هذا النوع من الحروب مكلفاً حتى لأقوى جيوش العالم. ولعل الدروس المستفادة من تجربة الولايات المتحدة الأمريكية التي قاتل جيشها على جبهتين في وقتٍ واحد، جبهة أفغانستان بعد احتلالها عام 2001، وجبهة العراق بعد احتلاله عام 2003، شاهد بيّن على ذلك. فلم يستطع الجيش الأمريكي حسم المعركة على الجبهتين أو تقديم صورة نصر عسكري واضح وسريع، على الرغم من كل ما يمتلكه من قدرات عسكرية.

ثانياً. انهيار العقد الاجتماعي

نظرية العقد الاجتماعي في أبسط معانيها تشير إلى تنازل شعب معين عن جزء من سيادته إلى سلطة عُليا تنتخب منه وتحكم باسمه، يجب عليه طاعتها واحترام قراراتها مقابل ما توفره له من أمن (أي الدولة الحامية) وازدهار (أي دولة الرفاه)[9]، وكما أوضحنا سابقاً، فإن العقد الاجتماعي في حالة الكيان الصهيوني جاء شاذاً ومخالفاً للتطور الطبيعي لظهور المجتمعات السياسية والدول. (فالكيان الصهيوني) كيان سياسي تمّ إنشاؤه على أرضٍ مغتصبة تمّ تهجير سكانها الأصليين منها واستبدالهم بمجتمعٍ من المهاجرين الذين تمّ جلبهم من مجتمعات مختلفة، تجمعهم رابطة المعتقد الديني المشترك. ومهما يكن من أمر، فإن العقد الاجتماعي ما بين الكيان الصهيوني ومجتمعه من المستوطنين، والقائم على أساس استيطانهم في الأرض المغتصبة (فلسطين) واستعمارها لمصلحة الكيان ومنفعته، مقابل ما يوفره لهم الكيان من أمن وفرص للرفاهية والازدهار، باتَ يشهد سقوطاً تدريجياً لاسيما بعد عملية (طوفان الأقصى) التي كشفت عجز (الكيان الصهيوني) عن توفير الحماية والأمن لمجتمع المستوطنين. وهنا لا بد من التمييز — كما يشير أحد الباحثين — ما بين مواطن الدولة الحقيقي والمستوطن المهاجر إليها. «(فعلاقة المواطن بأرضه، التي دفن فيها آبائه وأجداده، تبقى قوية مهما تغيرت الدول، إذ يكون عنده شعور بالانتماء إلى تلك الأرض. أما علاقة المستوطن، فتكون بالدولة وليس بالأرض. وهي أشبه بعلاقة من يمتلك أسهماً في شركة، إذ تكون علاقة قائمة على المنفعة المتبادلة، ولا يوجد ارتباط عاطفي بالأرض. فعلاقته بالأرض على قدر ما تدره عليه من أرباح وفوائد. فإذا ما تعرض المستوطن للتهديد سيفكر بالهجرة والرحيل

9. للمزيد أنظر: جان جاك روسو، «العقد الاجتماعي»، ترجمة عادل زعيتر، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للنشر، 2013)، ص ص 37- 39.

عنها». وحتى إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار تأثير عامل المعتقد الديني الذي استغلته الصهيونية السياسية[10] للترويج لفكرة إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وتشجيع اليهود على الهجرة إلى الأراضي المقدسة، واستغلال العاطفة الدينية لربط اليهود بأرض فلسطين. فإن تأثير العامل الديني شهد تراجعاً – نسبياً– في الأجيال الحديثة من المستوطنين المتأثرين بالثقافة المادية المعاصرة، قياساً بما كان عليه آباؤهم وأجدادهم. ولعل هذا يفسر ما يشهده (الكيان الصهيوني) منذ سنوات، من حركات تشجع على الهجرة العكسية من أرض فلسطين المحتلة إلى خارجها كحركة (لنغادر البلاد معاً). مع تأشير زيادة ملحوظة في معدلات الهجرة العكسية من (الكيان الصهيوني)؛ «إذ أشارت صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية في تقرير لها عام 2012، إلى أن (40%) من الإسرائيليين خططوا للهروب من البلاد. فيما سجلت صحيفة (زمان إسرائيل) هجرة سلبية لنحو نصف مليون شخص، وهذا العدد لا يشمل آلاف العمال الأجانب واللاجئين والدبلوماسيين الذين غادروا البلاد. أما عدد الإسرائيليين الذين غادروا فلسطين المحتلة منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، فبلغ (370) ألف دون معرفة السلطات، و(600) ألف سافروا إلى الخارج خلال العطلات ولم يعودوا». وهذه كلها إحصائيات مرجحة للتغير والزيادة وفقاً للوضع الأمني السائد.

ولعل؛ مِما فاقمَ من حجم الأزمة، أنها جاءت في ظل حالة الانقسام والتفكك الداخلي التي يشهدها مجتمع الكيان الصهيوني منذ ما قبل عملية طوفان الأقصى، وهي حالة تزداد عنفاً. كما حدث في أعقاب إعلان حكومة الكيان الصهيوني عن حزمة التعديلات القضائية وانقسام الرأي العام للكيان الصهيوني نحوها، ما بين مؤيد ومعارض لها، وبما أنذر حينها – وفقاً لمراقبين إسرائيليين– باحتمالية تطور حالة الأزمة الداخلية، في ظل ما شهدته من صدامات ومواجهات، إلى مستويات أكثر عنفاً، أو إلى حربٍ أهلية. وهو ما تحدث عنه محذراً، رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق «إيهود باراك»، عند استشهاده بما يعرف بـ (عقدة أو لعنة العقد الثامن)؛ ومفادها أنه «لم

10. * الصهيونية السياسية كتمييز لها عن الصهيونية الدينية أو الروحية، هذه الأخيرة التي لم «تدعو إلى إقامة دولة، أو أية سيطرة على فلسطين، أو إلى مواجهات بين الجماعات اليهودية والعرب (المسلمين والمسيحيين). غير أن الصهيونية السياسية التي ولدت مع «تيودور هرتزل» (1860– 1904) – وهو يهودي (نمساوي/ مجري) تلقى ثقافته في فينا، وقيل أنه متأثر بالثقافة العَلمانية ولم يكن يهودياً متديناً، قد استغلت المعتقد اليهودي بالعودة إلى أرض الميعاد (فلسطين) لتحقيق أهداف سياسية خاصة بالمنظمة الصهيونية السياسية–، وقد صاغ «هرتزل» نظريته منذ عام 1882، في فيينا، ووضعها بشكل منتظم في عام 1894 في كتابه حول (الدولة اليهودية). وبدأ يعمل لها في الواقع الملموس في المؤتمر الصهيوني العالمي الأول في مدينة (بال) في سويسرا عام 1897». = أنظر: روجيه غارودي، «(إسرائيل) بين اليهودية والصهيونية»، ترجمة حسين حيدر، (بيروت: دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع، 1990)، ص 12.

يُعمّر تاريخيا لليهود دولة أكثر من (80) عاماً إلا في حقبتين، الأولى حُقبة الملك (النبي) داوود (ع) والثانية هي حقبة (الحشمونائيم)[11]. وكانت بداية تفكك كلتا الحُقبتين في العقد الثامن نتيجة التفكك الداخلي والكراهية بين السكان، وهو يُعد – وفقاً لباراك- التهديد الحقيقي (للكيان الصهيوني في الوقت الحاضر)».

بناءً على ما تقدم ذكره، وإذا ما كان مفهوم الأمن القومي للدولة يقدّم على أنه «تأمين كيان الدولة والمجتمع، ضد الأخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة، اقتصادياً واجتماعياً، لتحقيق الأهداف العامة والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع»[12]. فعليه يمكن القول، إن (الكيان الصهيوني) قد فشل في تأمين (مجتمعه) ضدّ التهديدات الداخلية كالتفكك والانقسام الداخلي، وضدّ التهديدات الخارجية كما حدث في عملية (طوفان الأقصى. وهو ما تمخض عنه حالة من السخط العام – كنقيض عن الرضا العام – في المجتمع، عن أداء حكومة الكيان الصهيوني الحالية وعجزها عن حفظ الأمن القومي لشعب الكيان. فضلاً عن، تراجع الثقة بقدرة جيش الكيان الصهيوني على توفير الحماية، لاسيما مع الخسائر البشرية والمادية التي يتكبدها نتيجة استمرار العمليات العسكرية في قطاع غزة، وعجزه عن تحقيق أهدافه المعلنة للحرب والمتمثلة؛ بتحرير (الرهائن) من المستوطنين، إيقاف إطلاق الصواريخ على المستوطنات، والقضاء على البنية العسكرية، فضلاً عن، إرادة القتال للمقاومة الفلسطينية.

ثالثاً. تراجع التأييد والدعم العالمي

سعت الحركة الصهيونية (السياسية) منذ بداياتها إلى كسب تعاطف وتأييد الرأي العام العالمي، فضلاً عن ضمان دعم القوى الغربية (لاسيما الوازنة والمؤثرة) للمشروع الصهيوني. وكان ذلك، ولا يزال، يُعَد شرطاً أساسياً لإضفاء الشرعية وضمان «الغطاء» الدولي للمشروع الصهيوني في المنطقة. أما المسعى الصهيوني في هذا المجال، فسار في اتجاهين

1. الاتجاه الأول: ضمان تعاطف وتأييد الرأي العام العالمي. إذ حرصت الدعاية الصهيونية على «أن تُظهِر (الكيان الصهيوني) بصورة (الدولة) المهدَدة باستمرار، وأنها بحالة خطر دائم من قبل

11. السلالة الحشمونية كانت السلالة الحاكمة في يهودا والمناطق المحيطة بها بين عامي 37-140 قبل الميلاد خلال العصور القديمة الكلاسيكية.

12. علي عباس مراد، «مشكلات الأمن القومي: نموذج تحليلي مقترح»، دراسات إستراتيجية، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005)، ص ص 27- 28.

العرب وما تسميهم بِـ «الإرهابيين». كما تزعم الدعاية الصهيونية بموجب هذه المقولة، أن (الكيان الصهيوني) «مسالم ويريد العيش والبقاء واتقاء أخطار العرب».[13]

2. الاتجاه الثاني: ضمان استمرار دعم الأنظمة السياسية الغربية للمشروع الصهيوني. فمنذ الحُقبة التي سبقت إقامة الكيان الصهيوني في عام 1948، وإلى يومنا هذا، تلقى المشروع الصهيوني دعماً وتبنياً من الدول الغربية الكبرى، كمافي المملكة المتحدة، وهي دولة الانتداب في ذلك الوقت، حيث قدم وزير خارجيتها الأسبق «آرثر بلفور» وعد بمنح ما لا يملك، أي فلسطين، إلى من لا يستحق، أي اللورد»ليونيل دي روتشيلد» المصرفي الثري وأحد أعيان المجتمع اليهودي في بريطانيا بموجب وعد بلفور عام 1917. إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلن رئيسها الأسبق «فرانكلين روزفلت» عام 1942 عن نيته في «وضع أسلاك شائكة حول فلسطين، والبدء بطرد العرب منها»[14]. وصولًا إلى الرئيس الأمريكي السابق «دونالد ترامب» الذي أعلن عما يسمى بِـ (صفقة القرن) مستهدفاً تصفية القضية الفلسطينية وحلم الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه، وفي تقرير مصيره. ويعود سبب الدعم الغربي، إلى تلاقي المصالح ما بين المشروع الغربي الاستعماري (القديم منه والجديد) والمشروع الصهيوني الاستيطاني. ويعود هذا التلاقي في المصالح تاريخيا إلى بدايات القرن العشرين، وتحديداً إلى وصايا وثيقة (كامبل)[15] السرية –في حينها- عام 1907. وهي الوثيقة التي أقرَّتها كل من بريطانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا وإسبانيا وإيطاليا. للتباحث حول الأهمية الجيو -------- إستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط بوصفه يعد «الشريان» الحيوي للاستعمار لكونه «الجسر» الذي يصل الشرق بالغرب والممر الطبيعي إلى القارتين الآسيوية والإفريقية وملتقى طرق العالم، وأيضاً مهد الأديان والحضارات[16]. وللتعامل مع هذه المنطقة الحيوية، أوصت الوثيقة بتقسيم دول المنطقة وشعوبها إلى ثلاث فئات:[17]

الفئة الأولى: دول الحضارة الغربية المسيحية، والواجب تجاه هذه الدول دعمها مادياً وتقنياً وهو ما تجسد

13. عامر حسن فياض، مصدر سبق ذكره، ص 46.

14. كارل عيسى صباغ، «فلسطين: تأريخ شخصي»، ترجمة محمد زيدان، المجلة العربية للعلوم السياسية، (بيروت: مركز الوحدة العربية للدراسات والنشر، العددان (43) و(44)، 2014)، ص 173.

15. سميت وثيقة (كامبل) بهذا الاسم نسبة إلى رئيس الوزراء البريطاني الأسبق «هنري كامبل بانرمان».

16. رحيم علي الفوادي، «المنحنى الدبلوماسي للعلاقات الروسية – الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية»، مجلة دراسات دولية، (بغداد: بيت الحكمة، العدد (27)، 2013)، ص 94.

17. المصدر نفسه، ص 94.

لاحقاً في مشروع إعادة إعمار أوروبا أو (مشروع مارشال).[18]

أ- الفئة الثانية: دول لا تقع ضمن الحضارة الغربية المسيحية، ولكن لا يوجد تصادم حضاري معها ولا تشكل

تهديداً عليها كدول أمريكا الجنوبية واليابان وكوريا (الجنوبية) وغيرها. والواجب تجاه هذه الدول هو احتواؤها مع إمكانية دعمها بالقدر الذي لا يشكل تهديداً، أو يمنحها ميزة التفوق. وقد تجسد هذا النهج تجاه اليابان وكوريا الجنوبية.

ب-الفئة الثالثة: تتضمن دول لا تقع ضمن الحضارة الغربية المسيحية ويوجد تصادم حضاري معها، وتشكل تهديداً في حال تفوقها، وهي بالتحديد الدول العربية بشكل خاص والإسلامية بشكل عام. والواجب تجاه تلك الدول هو حرمانها من الدعم، ومن اكتساب العلوم والمعارف التقنية وعدم دعمها ومحاربة أي اتجاه من هذه الدول لامتلاك العلوم التقنية، فضلاً عن محاربة أي توجه وحدوي فيها. ولتحقيق ذلك، دعت الوثيقة إلى إقامة دولة في فلسطين؛ لتكون بمثابة حاجز بشري قوي وغريب ومعاد يفصل الجزء الأفريقي من هذه المنطقة عن الجزء الآسيوي، والذي يحول دون تحقيق وحدة هذه الشعوب، ألا وهي (الكيان الصهيوني).

وفي الواقع، وعلى الرغم من مرور أكثر من مائة عام على هذه الوثيقة، إلا أن القارئ لها يستطيع أن يَلحَظ بوضوح مدى انطباق توصياتها على واقع البلدان العربية المعاصر. إذ عانت البلدان العربية، ولا تزال، من انتشار للفقر والجهل والتخلف. كما أنها تفسر لنا سبب دعم الأنظمة الغربية المستمر (للكيان الصهيوني). إذ مثلت فلسطين أهمية جيو إستراتيجية في المشروع الغربي (والأمريكي حالياً)أمريكي) الرامي للسيطرة على ثروات وشعوب هذه المنطقة وضمان تفككها وانقسامها، وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلا بإقامة (الكيان الصهيوني) على أرض فلسطين ككيان وظيفي في خدمة المشروع الاستعماري. كما أنها مثلت (أرض الميعاد)، حسب المعتقد الصهيوني والرامي — بشقه السياسي – إلى إنشاء دولة ووطن قومي لليهود على أرض فلسطين. كما أن الحركة الصهيونية قد حرصت، من جهتها، على أن تروج لفكرة أن «(إسرائيل) هي حامية الغرب وحاملة رسالته في الشرق الأوسط،....، والادعاء أن انتصارها على العرب هو انتصار للسلاح الغربي الأمريكي على السلاح الشرقي (السوفيتي سابقاً)»[19]. وبذلك حصل التلاقي ما بين المشروعين.

18. مشروع أو خطة (مارشال): هو المشروع الذي تقدم به وزير الخارجية الأمريكي الأسبق «جورج مارشال» لإعادة إعمار أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

19. عامر حسن فياض، مصدر سبق ذكره، ص 45.

بناءً على ما تقدم، يتبين بوضوح، أن ضمان التعاطف والتأييد العالمي يُعَد مطلباً أساسياً بالنسبة للحركة الصهيونية. إلا أن هذا التأييد والتعاطف العالمي قد شهد تراجعاً إلى أدنى مستوياته بعد عملية (طوفان الأقصى) وما تلاها من رد عنيف ووحشي من قبل (الكيان الصهيوني) باستهدافه المكثف للمدنيين، لا سيما من الأطفال والنساء، وبما يرقى إلى مستوى جرائم الإبادة الجماعية. فضلاً عن، استهدافها المتعمد للمراكز المدنية كالمستشفيات والمساجد والكنائس، وبشكل يخالف جميع المواثيق والشرائع الإنسانية والدولية. وهو ما نتج عنه موجة من الغضب الشعبي اجتاحت العالم، تمثلت بخروج المئات، بل الآلاف من المتظاهرين المطالبين بإيقاف الحرب على قطاع غزة. فضلاً عن، إقدام دولة جنوب إفريقيا على تقديم دعوى قضائية إلى محكمة العدل الدولية لمحاكمة (الكيان الصهيوني) بتهمة الإبادة الجماعية. كما شكّلَ هذا التنديد بالجرائم الإسرائيلية رأياً عاماً ضاغطاً على الأنظمة السياسية الغربية المتورطة بدعم حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة. وهو ما تسبب بإدانة تلك الأنظمة أمام «محكمة الرأي العام»[20]، وإحراجها أمام شعوبها الرافضة لتقديم مثل هذا الدعم. وبتالي خشية تلك الأنظمة من تراجع شعبيتها وبما قد يهدد مستقبلها السياسي في الانتخابات القادمة. وهو ما قد يدفع بدوره تلك الأنظمة، إلى التفكير مَلياً بضرورة ضبط الدعم العسكري المقدم من قبلها إلى (الكيان الصهيوني).

ختاماً، يمكن القول، إن (الكيان الصهيوني) قد خسر معركة الرأي العام العالمي. إذ يشهد العالم اليوم تراجعاً للسردية الإسرائيلية أمام السردية الفلسطينية المطالبة بحقوقها المشروعة والمكفولة قانوناً. وقد يحتاج (الكيان الصهيوني) لسنين طويلة قبل أن يستطيع ترميم صورته أمام شعوب ودول العالم، وقد لا يفلح بفعل ذلك.

20. محكمة الرأي العام: هو تعبير مجازي يستخدم للإشارة إلى الدور الرقابي الذي يمارسه الرأي العام على أداء الأنظمة السياسة وسلوكها. وقد تحدث «جيرمي بنثام» عن (محكمة الرأي العام)، «وعدّها نظاماً قانونياً نابعاً من جسد الشعب، وقيداً أساسياً للممارسة الفاسدة لسلطة الحكومة»، أنظر: كامل خورشيد مراد، «المدخل إلى الرأي العام»، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2022)، ص69.

- **الخاتمة:**

خلاصة القول، إن (الأمن القومي للكيان الصهيوني) يواجه في الوقت الحاضر تحديات من نوع مختلف لم يشهدها من قبل، وهي تمثل تهديداً حقيقياً ووجودياً لهذا الكيان. بل أن هذا الوضع المضطرب – لاسيما بعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر – قد حفر عميقاً في عقلية صانع القرار الإسرائيلي، وفي إستراتيجية الكيان الصهيوني على وجه العموم التي تحولت من فكرة أن استمرار وجود (الكيان الصهيوني) أمر حتمي والهدف الإستراتيجي له هو تعزيز هذا الوجود من خلال عمليات التطبيع مع دول المنطقة، إلى فكرة أن فناء (الكيان الصهيوني) هو أمر قد يكون حتمياً وهدفه الإستراتيجي هو العمل على تأخير هذا الفناء.

قائمة المصادر:

1. جان جاك روسو، «العقد الاجتماعي»، ترجمة عادل زعيتر، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للنشر، 2013).

2. خضر عباس عطوان (وآخرون)، «الإستراتيجيات الدولية . مبادئ نظرية وتطبيقات عملية»، (بغداد: نفح الطيب، 2017).

3. رحيم علي الفؤادي، «المنحنى الدبلوماسي للعلاقات الروسية – الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية»، مجلة دراسات دولية، (بغداد: بيت الحكمة، العدد (27)، 2013).

4. روجيه غارودي، «(إسرائيل) بين اليهودية والصهيونية»، ترجمة حسين حيدر، (بيروت: دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع، 1990)، ص 12.

5. عامر حسن فياض، «مقدمة منهجية في الرأي العام وحقوق الإنسان»، بغداد، 3003.

6. عبد القادر محمد فهمي، «المدخل إلى دراسة الإستراتيجية»، (بيروت: دار السنهوري، 2009).

7. علي عباس مراد، «مشكلات الأمن القومي: نموذج تحليلي مقترح»، دراسات استراتيجية، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005).

8. كارل عيسى صباغ، «فلسطين: تاريخ شخصي»، ترجمة محمد زيدان، المجلة العربية للعلوم السياسية، (بيروت: مركز الوحدة العربية للدراسات والنشر، العددان (43) و(44)، 2014).

9. كامل خورشيد مراد، «المدخل إلى الرأي العام»، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2022).

10. مردخاي كَدار، سيناريو حرب (يوم القيامة)، نقلاً عن قناة الميادين الفضائية، على الرابط www.almayadeen.net (تاريخ التصفح 13/4/2024).